

## حزب تواصل الإخواني يعلن المواجهة مع النظام الموريتاني

ينتهي حالة الهدوء، حيث اعتبر حزب "تواصل" أن "الروح الإيجابية التي غلبت على خطاب المعارضة خلال 2020 لم تجد في الضفة الأخرى (السلطة) ما يلزم من وعي لتحديات المرحلة، واستعدادا لتوظيف اللحظة لوضع أسس عمل وطني تاريخي".

### حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية دعا للنضال السلمي لإلزام النظام بمواجهة الوضع الصعب للمواطنين

وقال الحزب في وثيقة أصدرها في 11 نوفمبر الماضي، إن سنة من حكم الرئيس ولد الغزواني طبعها "الارتجالية في التعاطي مع كورونا، والتباطؤ الكبير في تنفيذ توصيات لجنة التحقيق البرلمانية بشأن ملفات الفساد، وتعيين مشمولين في ملفات فساد في مناصب حكومية، وعدم الاستجابة لدعوات الحوار السياسي". ويرى مراقبون أن الهدنة ستنهار تدريجيا كلما اقترب موعد الانتخابات الرئاسية المقبلة في 2024، حيث سترتفع أصوات المعارضة أكثر وستعمل على تأليب الرأي العام على النظام باستغلال الغضب الشعبي المتزايد.

## افتتاحية صحافية تزيد منسوب التوتر بين فرنسا والجزائر

كلا الرجلين معه في صورة بقصر المرادية، فقد تضمنت افتتاحية لوموند، تعرية للواقع السياسي المضطرب في البلاد، وهو ما استدعى تدخل السفير الجزائري، بتوجيه رد لإدارة الصحيفة لا يزال مجهول المصدر. ولم يتم لغاية الآن، نشر رد السفير الجزائري، الذي طالب بذلك "وفقا لحق الرد، في نفس المكان الذي نشرت فيه الافتتاحية"، وفق لما جاء في رسالته التي أوردتها وسائل إعلام حكومية خاصة.

وتساءل السفير الجزائري عنتر داوود في رده عما أسماه بـ"الأسباب الحقيقية لمثل هذا التحامل الذي يتجدد خاصة مع اقتراب أي موعد سياسي، وأن الافتتاحية التي حررت من قاعة تحرير باريسية، دون انتظار أن يطلع مبعوثكم الخاص الذي يتأهب للذهاب إلى الجزائر من 8 إلى 14 يونيو، على حجم إقبال الشعب الجزائري لاسيما الشباب على هذه المرحلة الحساسة من البناء المؤسساتي للجزائر الجديدة، أشارت بذاتية غريبة إلى موعد ضائع للديمقراطية الجزائرية".

ويبدو أن ممثل الجزائر في باريس، حمل امتعاض سلطة بلاده من محتوى الافتتاحية الذي قدم رؤية مغايرة للخطاب المروج له من طرف الدوائر الرسمية في البلاد، وسلط الضوء على الأزمة السياسية في ظل القطيعة بين السلطة والشوارع، وتجاهل مطالب التغيير التي رفعها الجزائريون منذ أكثر من عامين.



المواقف من العملية السياسية ستحدد ملامح العلاقات الفرنسية الجزائرية

نواكشوط - دعا حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية في موريتانيا "تواصل" ذو المرجعية الإسلامية إلى "النضال السلمي لتحميل النظام المسؤولية وإلزامه بمواجهة الوضع الصعب الذي يعيشه المواطنون في وجدتهم الوطنية وحريتهم وأمنهم ومعيشتهم"، وهي دعوة رآها مراقبون بمثابة إعلان عن نهاية الهدنة مع الرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني. وقال الحزب في بيان صحافي الإثنين بعد اجتماع طارئ لمكتبه التنفيذي "قررنا اعتماد برنامج عمل نضالي سلمي والدعوة إلى حوار شامل ينهي الديمقراطية الشكلية".

وجدد الدعوة إلى حوار وطني شامل يحصن الجبهة الداخلية، ويفضي إلى تحول توافقي يضع الأسس الصلبة لحل مشكلات البلد الجوهريّة، وينتهي عهدو التحكم والديمقراطية الشكلية.

وكان حزب "تواصل" الإسلامي المعارض، وهو الأكبر تمثيلا في البرلمان الموريتاني من بين أحزاب المعارضة، قد منح نظام الرئيس الغزواني منذ توليه السلطة في 2019 مهلة لتطبيع الأجواء السياسية والتهدئة، عكس أسلوب المواجهة الساخنة مع سلفه محمد ولد عبدالعزيز.

ويبدو أن المهلة لم تدم طويلا، فخلال الأشهر الأخيرة من العام 2020 ظهر على الساحة السياسية خطاب معارض قد

وجاء البيان، الذي حمل توقيع وجوه بارزة لكن مراقبين رأوا فيه بصمة لحركة النهضة الإسلامية باعتبار الإتهامات التي وجهها للرئيس قيس سعيد، يُعيد إصدار الأيميرال المتقاعد كمال العكروت بيانا حاد للهجة يطالب بإنقاذ البلاد من خطر "تفكك مؤسسات الدولة" ومن "ديمقراطية شكلية وطبقة سياسية مهما الإستحواد على السلطة بلا إنجازه".

ولا يُخفي العكروت أن له طموحات سياسية حيث يجري لقاءات مع أطراف سياسية أخرى لـ"توحيد الجهود من أجل إنقاذ البلاد"، وذلك في الوقت الذي تتهمه فيه جهات سياسية بالعمل على استمالة أنصار الحزب الدستوري الحر برئاسة عبير موسى، وهو ما نفاه شمددا على أن "ما يجمعهم بموسى أكثر مما يفرقهم".

ويبقى مفعول الافتتاحية الناقدة التي وردت في صحيفة "لوموند" الفرنسية، يلقي بظلاله على السلطة الجزائرية، خاصة مع تجاهل إدارة الصحيفة لرد السفير الجزائري بباريس محمد عنتر داود، مما يعكس موقف تيار نافذ داخل القرار الفرنسي تجاه السلطة التي فرضت نفسها في أعقاب الحراك الشعبي.

وعكس الحوار الذي وصف بـ"المداهن" الذي أجرته مؤخرا مجلة "لوبوان" مع الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون، بواسطة كل من الكاتبين الجزائريين المقيمين بباريس كمال داود وعدلان مدي، هذا التوجس حيث تفاجت دوائر القرار في الجزائر، بالافتتاحية الناقدة لـ"لوموند" أياما قليلة فقط بعد الحوار.

وفيما ظهر حوار لوبوان، دون اعتراضات أو توقيفات ولا حتى مقاطعات، مما جعل البعض في الجزائر لا يستبعد أن يكون الحوار قد جرى بتبادل أسئلة وأجوبة فقط، رغم ظهور

مشروعية إنجاز بريد تحريف النقاش تحت مبرر طرح عرض سياسي عبر إثارة المعارك الوهمية التي تحترقها قوى الدين السياسي في خلط الأوراق واللعب على دور المفعول به سياسيا في ضرب واضح لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة".

وكان أخنوش قد قال في اللقاء الحزبي الذي تم تنظيمه في إحدى الوحدات الصناعية بطنججة منتقدا قيادات العدالة والتنمية، إن "المصانع ليس أول عهد لنا بها بل دخلت لها كما كان عهدي عشر سنوات عندما كنت أذهب للمصنع مع والدي، وهناك من دلفها حين أصبح وزيرا"، وذلك جوابا على عزيز رباح الذي قال إن حزب أخنوش من خلال قياديه الذين يمثلون أكبر الشركات مسؤولون عن الزيادات في أسعار المحروقات والمواد الغذائية، معتبرا أن من يهتم لأمر المغاربة لا يقدم على هذه الزيادات ثم يأتي عند قرب الانتخابات "ليمنحهم قفة بـ200 درهم".

وبالنسبة إلى برنامج العدالة والتنمية فهو لازال حبيس أدراج الأمانة العامة للحزب رغم أن رئيس الحزب الذي يرأس أيضا الحكومة سعد الدين العثماني، أكد أنه سيتم الإعلان عنه في الوقت المناسب.

## الجدل يتصاعد حول دخول العسكريين عالم السياسة في تونس

عسكريون متقاعدون يطالبون بالعمل السياسي دون التخلي عن صفاتهم



### رفض توريط الجيش في الشأن السياسي

بقية المواطنين، مثل حق المشاركة في الحياة السياسية، لكن ذلك لا يتم عبر صفته العسكرية وإنما المدنية".

وتابع الناشط السياسي التونسي "التكفل على أساس الصفة العسكرية يؤثر مشكلة، لأن عددا من الضباط تكتلوا بصفته السابقة العسكرية ليتدخلوا في الحياة السياسية، هذا التكتل فيه مس بالطابع المدني للحياة السياسية ويبرز في المناخ التونسي الحالي أي في إطار محاولة استدراج المؤسسة العسكرية، وذلك منافع للدستور ومضر بمدينة الدولة وبالديمقراطية".

في المقابل ترتفع أصوات على استحياء لتدافع عن النشاط السياسي للعسكريين المتقاعدين وعن ضرورة أن يكون ذلك متزامنا مع الاحتفاظ برتبهم العسكرية.

وقال رئيس جمعية قدامى ضباط الجيش الوطني محمود المزوغي إن "العسكريين المتقاعدين الراغبين في النشاط السياسي لهم الحق في ذلك مع الاحتفاظ برتبهم العسكرية".

وأضاف المزوغي في تصريحات أوردتها وكالة تونس أفريقيا للأنباء الرسمية ووجه فيها انتقادات حادة للإعلام المحلي أن "بيانات العسكريين المتقاعدين، سواء منها ما أصدره الأيميرال العكروت أو ما أصدرته ثلة من ضباط الجيش، خلقت سوء فهم بسبب صفتهم العسكرية، لكن على وسائل

بتجزأ من هويته القانونية، ومقياس لمستواه العلمي والمعرفي، لا يمكن نزع منه إلا بالتجريد في حالات خاصة يبينها القانون الجزائي الجاري به العمل".

وتعرف تونس سجالات متصاعدة بشأن مشاركة العسكريين في الشأن السياسي حيث لم تتردد جهات سياسية في التعبير عن مخاوفها من تداعيات ذلك على مدينة الدولة أولا والعملية السياسية ثانيا.

وأضافت تلك الجمعيات، وهي جمعية قدامى ضباط الجيش الوطني والجمعية التونسية للعسكريين المتقاعدين وودادية القوات الخاصة، في بيان مشترك أنها تفتن "المواقف الإيجابية لأغلب الإعلاميين ووسائل الإعلام السعوي والبصري التي كانت في مستوى المسؤولية والإدراك للموضوع من جانبه القانوني المتعلق باستحقاقات العسكريين المتقاعدين في المواطنة وحرية التعبير، وفي جانبه السياسي في الربط بالمؤسسة العسكرية والنافي بها عن التجاذبات مهما كانت الادعاءات والحجج".

وتابعت "تهيب بالزملاء الكرام من العسكريين المتقاعدين ممن يرغبون في الخوض في الشأن العام -والسياسي منه بالخصوص- بالتأكيد على استقلالية نشاطهم المذكور عن المؤسسة العسكرية، وتفادي ما يمكن أن يمس بها وبالامن القومي مهما كان الاتجاه الأيديولوجي المتبع من قبلهم".

وأوضحت الجمعيات أنها تستنكر "ما يروج له من خلال بعض المواقف من وجوب تخلي العسكريين المتقاعدين عن رتبهم عند ممارسة الشأن العام، بتعلة أن هذه الصفة تصبح لاغية مع الإحالة على التقاعد أو مغادرة الجيش. والحال أن الحقيقة غير ذلك حيث أن الرتبة العسكرية التي يكتسبها العسكري عند إحالته على شرف المهنة هي حق مكتسب، وجزء لا

يتخلون في الحياة السياسية". وأوضح الشابي في تصريح لـ"العرب" أنه "عندما يخرج ضابط أو جندي أو قاض من الخدمة ويصبح مواطنا عاديا مدنيا لا يُقصى من الحياة السياسية، بصفته مواطنا مدنيا لديه كل الحقوق التي يتمتع بها

أحمد نجيب الشابي  
ممارسة السياسة  
بصفة عسكرية فيه  
مس بمدينة الدولة

وأعتبر أحمد نجيب الشابي، رئيس الهيئة السياسية لحزب الأمل، أن "المؤسسة العسكرية في تونس محمولة على الحياء، وهي جزء من السلطة التنفيذية للدولة الخاضعة للسلطة المدنية، لذلك هم (العسكريون) كما غيرهم من بعض القطاعات الحساسة لا يتدخلون في الحياة السياسية".

وأوضح الشابي في تصريح لـ"العرب" أنه "عندما يخرج ضابط أو جندي أو قاض من الخدمة ويصبح مواطنا عاديا مدنيا لا يُقصى من الحياة السياسية، بصفته مواطنا مدنيا لديه كل الحقوق التي يتمتع بها

وفي نزوة هجومه على حزب التجمع الوطني للأحرار ورئيسه أخنوش، قال رباح، إن العدالة والتنمية قد اجتمع عليه المال والإعلام والقاسم الانتخابي والعبئة لمحاولة هزيمته في الانتخابات المقبلة، مشيرا إلى عودة تشكل تجمع من الأحزاب المناوئة له.

عزيز أخنوش  
نحن لانزائد في الأرقام  
بإمكاننا أن نخلق أكثر  
رغم الجائحة

وفي إشارة إلى الوعود التي أطلقها أخنوش، خلال الأسبوع الماضي قال رباح إن من "يحنو على المغاربة لا يرفع عليهم أسعار المحروقات، ولا يستغل حرية الأسعار من أجل ذلك".

في المقابل دافع رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار أخنوش، عما جاء به حزبه في برنامج الانتخابي، موجها في الوقت ذاته انتقادات لوزراء حزب العدالة والتنمية.

وتشتبث أخنوش، في لقاء حزبي تم تنظيمه الأحد، بالأهداف التي أعلن حزبه تحقيقها في حالة فوزه في الانتخابات المقبلة، قائلا "نحن لا نزيد نحن لا نزيد في الأرقام، نعرف أن بإمكاننا أن نخلق

وفي تعليقه على الوعود التي أطلقها رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار عزيز أخنوش قال سعد الدين العثماني، الأمين العام للعدالة والتنمية، خلال مشاركته في الحملة الوطنية لشببية حزبه "لكي تكون معقولين، يجب أن يكون كلامنا موزونا مع اللحظة، لا أن يكون خارجا عنها".

ولكن عزيز رباح، القيادي في حزب العدالة والتنمية، والوزير في الحكومة كان أكثر وضوحا في هجومه عندما حمل سلاحه الثقيل ضد الأحرار ورئيسه عزيز أخنوش، معتبرا، في ذات اللقاء الحزبي، أن هذا الأخير يستخدم "منشطات" سياسية لمحاولة الفوز بالاستحقاقات الانتخابية المقبلة.